

المركزي السوداني يبدأ ترميم السياسات النقدية البالية

إعلان استراتيجية عاجلة لاحتواء الأزمات الاقتصادية المتراكمة

كشف البنك المركزي السوداني عن سياسات جديدة لإدارة الأزمات المالية والنقدية المتراكمة في وقت تنتظر فيه الأوساط الشعبية تحقيق تغيير نوعي في الأوضاع المعيشية والاقتصادية لبدأ عهد جديد يطوي التركة الثقيلة للحكومات السابقة.

الخرطوم - شرع محافظ بنك السودان المركزي بدر الدين إبراهيم عبد الرحيم مع بداية العام الجديد في بلورة خطة تتعلق بسياسات نقدية بديلة لاحتواء الأزمات الاقتصادية المتراكمة. وأعلن عبد الرحيم، خلال مؤتمر صحافي الأربعاء الماضي، عن الخطوط العريضة لاستراتيجية البنك المركزي لهذا العام تتضمن برنامجاً شاملاً وتستهدف تحقيق هدفين أساسيين هما الاستقرار النقدي والمالي. ويعتبر البعض أن المحافظ الجديد لديه نوايا للقطع بشكل كلي مع سياسات البنك المركزي خلال فترة حكم الرئيس السابق عمر البشير الذي أطاح به الجيش في أبريل الماضي بعد احتجاجات شعبية عارمة.

ولفت إلى أن تخرار المركزي من تجارة الذهب لن يكون إلا بغرض بناء الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة التي لا تتجاوز حالياً المليار دولار، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. وعن استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة للمركزي، أكد محافظ المركزي السوداني على ضرورة أن تكون الاحتياطات النقدية القانونية بنسبة 20 بالمئة ويكون مؤشر تكلفة التمويل في حدود 15 بالمئة سنوياً.

وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المركزي انتهاز عمليات السوق المفتوحة والتدخل في سوق النقد الأجنبي وإحكام دوره كمرکز أخير لإدارة السيولة. وقاطع آلاف السودانيين المصارف منذ أشهر بعد تفاقم أزمة السيولة النقدية وعجز المؤسسات المالية عن الإيفاء بمستحققات الزبائن الموجودة في حساباتهم.

وعند كبار التجار مطلع العام الماضي إلى الاحتفاظ بأموالهم في المنازل والمتاجر بدلا من إيداعها في الحسابات البنكية. ودفع انهيار الجنيه حكومة البشير إلى خيار طباعة فئات نقدية أعلى من المتداولة في السوق لسد الفجوة الكبيرة في التمويل، وسط تفاقم الأزمات الاقتصادية للبلاد بعد عام من



رؤية حل المشاكل المالية من زاوية مختلفة

نشاطه بالتعاون مع خبراء من صندوق النقد الدولي تتضمن دراسة الوضع الحالي للبنك والتحديات والمتطلبات المستقبلية. وأعلن عبد الرحيم إجراء تعيينات جديدة تقوم على معايير الكفاءة والشفافية لأول مرة منذ سنوات ويتم التعيين عبر لجنة الاختيار العامة. وكشف أيضا عن اعتماد قانون جديد يجري العمل به الآن لتحقيق الاستقلالية المالية للمركزي وتعزيز موقفه. ونحوض الحكومة الانتقالية التي تشكلت في أغسطس الماضي، محادثات شاقة لإقناع الأطراف الدائنة بتخفيف أعباء الديون الأجنبية، التي تصل إلى 62 مليار دولار، وفق أحدث الإحصائيات الرسمية.

ويتوقع أن يتم تنفيذ إجراءات لرفع رؤوس الأموال على أن يكون لقطاع المصارف الدور الأكبر في دعم سوق العمل، الذي ورد بالموازنة هذا العام. وقال "هناك برنامج لتمكين الشباب وسيتم التوقيع عليه منتصف يناير الجاري بضمائم تبلغ 18 مليون دولار. ويبلغ سقف التمويل 30 ألف دولار". وهناك اتجاه لتوسيع قاعدة التمويل الأصغر عبر التمويل بالجملة ونشر قاعدة التمويل الأصغر في الأرياف عبر قانون الجمعيات التعاونية، كما سيتم تدريب الشباب بكافة مناطق البلاد.



بدر الدين عبد الرحيم
نستهدف تحقيق الاستقرار المالي وفق المعايير الدولية

رفع العقوبات الأميركية والتي استمرت لعقود من الزمن. ولكن اليوم تتجه سياسات المركزي الحالية إلى دعم البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية بتقوية مراكزها المالية عبر رفع رؤوس أموالها أو العمل على الاندماج الطوعي حتى تتمكن من المنافسة وذلك في إطار السلامة المالية وتعزيز شبكة الأمان المالي. وقال عبد الرحيم "نعمل على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي بما يضمن زيادة موارده وخلق كيانات مالية مصرفية قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا وتوجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص وتوسيع قيادة التمويل المالي بتعزيز ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير".

مؤشرات على انحسار نمو النفط الصخري

إحدى المراحل إلى ما دون الثلاثين دولارا للبرميل. وتباطأ الإنتاج مؤقتا، لكنه تسارع قرب نهاية العقد، بعد أن تمكنت الشركات من خفض التكاليف بدرجة كبيرة وأصبحت أكثر كفاءة. لكن الصناعة فقدت عزيمتها على مواصلة طريق زيادة الإنتاج حتى في ظل أسعار أعلى بسبب امتناع المستثمرين عن ضخ أموالهم في هذه الصناعة.

الأرباح المنخفضة لشركات النفط الصخري أدت إلى عزوف المستثمرين عن ضخ أموالهم في هذه الصناعة

وفي الوقت الحالي، يتوقع محللون أن يبلغ متوسط سعر الخام الأميركي الخفيف نحو 58 دولارا للبرميل خلال العام الحالي، وهو ما سيمثل تراجعاً طفيفاً عن المستويات الحالية. وحتى إذا ظلت أسعار النفط فوق حاجز 60 دولارا للبرميل خلال العام الحالي، فإن المحللين يقولون إنها لن تثير فورة جديدة في الإنتاج بسبب ضغوط العوائد المنخفضة. وعلى الرغم من صعود أسعار الخام الأميركي وأسعار النفط العالمية بنسبة 26 بالمئة خلال العام الماضي، فإن مؤشر أسهم شركات الطاقة المدرجة على مؤشر ستاندرد اند بورز 500 لم يرتفع سوى باقل من ثمانية بالمئة في عام 2019.

استقلالية المركزي التونسي في تقاطع النيران

وأضاف أن "استقلالية البنك المركزي من الأخطاء القاطنة في تونس". وتؤكد دراسات مؤسسات مالية ووكالات تصنيف دولية أن البنوك المركزية الأكثر استقلالية عن السلطة التنفيذية عموما والسلطة المالية بشكل خاص تصدر عنها سياسة نقدية أفضل واستقرار اقتصادي أقوى وأطول أمدا. وحمل أول ظهور لمحافظ المركزي الحالي مروان العباسي أسام الإعلام خلال شهر مارس 2018، في طياته غيوما من التشاؤم بشأن اقتصاد البلاد المتعثر، في ظل استمرار تعطل محركات النمو الاستراتيجية. واستفاد من صناع السياسات المالية في تونس بين مواجهة ارتفاع التضخم وغيان الأسعار وبين حماية النمو الاقتصادي الهش، في محاولات شاقة للصدور والابتعاد عن شبح الإفلاس غير المعلن، كما يقول محللون. ورغم التدابير التي اتخذتها السلطات

عادت مسألة استقلالية البنك المركزي التونسي لتطفو على السطح مجددا ولتثير جدلا واسعا بين الأطياف الاقتصادية بعد أن حمل شق من الطبقة السياسية مسؤولية فشله في انتشال البلاد من أوضاعها المالية بسبب استراتيجيته النقدية الضعيفة.

التونسي الذي يعاني من التضخم وارتفاع الدين الخارجي وسيجبر الدولة على الاقتراض من البنوك التجارية بفوائد عالية". وأضافت أن "ذلك مغارقة في بلاد تعاني من ركود اقتصادي ونجد فيها بنوكا تجارية تترى على حساب الدولة". وتنتص المادة الثانية من القانون الأساسي للمركزي الذي صادق عليه البرلمان في أبريل 2016 على أن يكون البنك مستقلا في تحقيق أهدافه ومباشرة مهامه والتصرف في موارده. وتشير تلك المادة كذلك إلى أن المركزي يخضع للمتابعة والمساعدة من البرلمان في ما يتعلق بتحقيق أهدافه ومهامه. ومن المفارقات أن المعارضة في البرلمان السابق اتهمت كلا من حركة النهضة وحليفها نداء تونس بالسعي إلى "نسف" استقلالية المركزي وإخضاعه لرقابة الحكومة بعد إسقاط مقترح حول استقلاليته بدل ممارسة صلاحياته في إطار السياسات الاقتصادية للدولة بجرية تامة.

وكان أمين عام الاتحاد الشعبي الجمهوري لطفي المياحي قد أكد في تصريحات إذاعية في نوفمبر الماضي أن استقلالية المركزي شكلت خطوة خاطئة في طريق إنقاذ الاقتصاد. وقال حينها إن "الاقتصاد التونسي انكمش في الوقت الذي يحتاج فيه إلى التنفيس بسبب الأدوات المضرة التي استعملها البنك المركزي في معالجة نسبة التضخم".



ارتباك مستمر في إدارة الاقتصاد

- خطة نقدية لعام 2020
- خفض معدل التضخم تحت 30 بالمئة
 - تحقيق معدل نمو بنسبة 2.9 بالمئة
 - تشجيع اندماجات طوعية بين البنوك
 - صناديق لدعم المشاريع الصغيرة
 - إجراءات لتمويل مشاريع الشباب
 - خفض تكلفة التمويل إلى 15 بالمئة
 - توسيع استخدام الدفع الإلكتروني

وتراود الأوساط الاقتصادية والشعبية طموحات كبيرة في أن يعمل عبد الرحيم على تجاوز الأزمة سريعا من أجل المساهمة في تحقيق النمو المستدام، وذلك من خلال كبح التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار. ويقول محللون إنه رغم التحديات الصعبة، التي تواجه المحافظ الجديد، تحدى المصرفيين والمستثمرين والتجار والمواطنين أملا عريضة في أن يتمكن من إصلاح سياسة نقدية قوضت الاستثمار والنمو طيلة سنوات. ونسبت وكالة الأنباء الرسمية إلى عبد الرحيم قوله إن "سياسات البنك المركزي للعام 2020 تستهدف تحقيق

تونس - فتح مقترح برلماني يقضي بإلغاء قانون يمنح البنك المركزي التونسي استقلالية ذاتية في إدارة سياساته النقدية، باب الجدل على مصراعيه، وهو ما يقوض فرص نشاطه بعيدا عن التجاذبات السياسية، التي يبدو أنها لن تنتهي. ويبدو أن مشاكل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور سعر صرف الدينار أمام العملات الرئيسية كانت سببا كافيا للضغط من أجل تغيير شكل وطريقة عمل البنك المركزي مستقبلا.



مريم الفرشيشي
سياسات البنك المركزي لم تعد تناسب أوضاع الاقتصاد

ومع عودة الجدل حول مسألة استقلالية المركزي في نشاطه عن السلطة التنفيذية، تسارعت وتيرة المعارضين لطريقة عمل البنك بعد أن قدمت كتلة المستقبل النيابية الشهر الماضي، مشروع قانون يرمي إلى جعل المركزي ضمن دائرة صنع القرار، مبررة الخطوة بأنه فشل في القيام بدوره. وتقول مريم الفرشيشي الناطقة الرسمية باسم حزب الاتحاد الشعبي الجمهوري، أحد أحزاب الكتلة التي تضم أيضا تيار الحقبة ومستقلين، إن التشريع الحالي الذي يمنح المركزي الاستقلالية عن الحكومة "لا يتماشى مع الاقتصاد